**سيرة ذاتية في البحث الدستوري اللبناني والمقارن**

17-11-2022 | 00:00 **المصدر**: "النهار"

**أنطوان مسرّه**

كان سائدًا منذ ستينيات القرن الماضي لدى باحثين في القانون الدستوري اللبناني أن [#النظام](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d8%a7%d9%84%d9%86%d8%b8%d8%a7%d9%85) الدستوري اللبناني فريد من نوعه sui generis. ان اعتبار أي نظام فريد من نوعه يعني أنه خارج أي تصنيف وهو بالتالي من الغرائب التي لم يستكشفها العلم بعد أو من العجائب التي لا تتكرّر! ينتج عن ذلك بلبلة في مقاربة النظام الدستوري اللبناني: رئاسي، برلماني، مجلسي، نصف برلماني...؟ سعيت الى رصد هذه الدراسات التي تتصّف بالعجز عن التصنيف وبالتالي البلبلة في التحليل والمعالجات.

في دراسات حول مواد أساسية وثابتة ومُستمرة في الدستور اللبناني، وبأشكال مختلفة منذ القرن الثامن عشر على الأقل والتي يضعها باحثون في خانة "[#الطائفية](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d8%a7%d9%84%d8%b7%d8%a7%d8%a6%d9%81%d9%8a%d8%a9)"، وهي المواد 9 و 10 و 19 (الأحوال الشخصية والتعليم) و65 و95 (قاعدة الكوتا أو التمييز الايجابي)، وبدون تحديد "الطائفية" ولا "الطائفية السياسية" يغرق السجال حول النصوص أو النفوس وغالبًا في التبرير أو النقد.

يفترض التصنيف العلمي لأي ظاهرة الانكباب بعدئذ على دراستها بمنهجية. هذا ما يحصل في كل علوم الطبيعة: الطب، الزراعة، المناخ...، الا اذا كان بعض العلماء غير موافقين على التصنيف فينتقدون التصنيف بحثًا عن تصنيف آخر، لأنه عندما يتم تصنيف ظاهرة classification famille, catégorie, typologie يصبح بالامكان الانكباب على الدراسة العلمية المنهجية.

تتبيّن البلبلة في مقاربة موضوع "الطائفية" في أوراق اصلاحية خلال سنوات الحروب 1975-1990. يورد رياض الصلح الموضوع بدقة متناهية في [#البيان الوزاري](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d8%a7%d9%84%d8%a8%d9%8a%d8%a7%d9%86+%d8%a7%d9%84%d9%88%d8%b2%d8%a7%d8%b1%d9%8a) الاستقلالي الأول سنة 1943:

"إن الساعة التي يمكن فيها إلغاء الطائفية هي ساعة يقظة وطنية شاملة مباركة في تاريخ لبنان. وسنسعى لكي تكون هذه الساعة قريبة باذن الله. ومن الطبيعي أن تحقيق ذلك يحتاج إلى تمهيد وإعداد في مختلف النواحي، وسنعمل جميعًا بالتعاون، تمهيدًا وإعدادًا، حتى لا تبقى نفس إلا وتطمئن كل الاطمئنان الى تحقيق هذا الإصلاح القومي الخطير."

أي تمهيد؟ أي اعداد؟ لا دراسات جديّة غالبًا منذ 1943! من أدرك بعمق أن اللبنانيين مُبرمجون على سجال حول "الطائفية" وحظوظ استمرارية الاحتلال للبنان تحت ستار هذا السجال هو الرئيس حافظ الأسد بخاصة في البند في وثيقة الوفاق الوطني-الطائف حيث وردت "الاصلاحات السياسية" كشرط "لاعادة تمركز" القوات السورية في لبنان.

ان الادارة الذاتية autonomie personnelle أو الفدرالية الشخصية، وقاعدة التمييز الايجابي أو الكوتا discrimination positive / quota هي مفاهيم وتصنيف حقوقي وهي خاضعة تاليًا لمعايير مُنتهكة في لبنان خلف ستار "الطائفية". كانت الملاحظة الأولى لـ Pierre Rondot الذي كان عضوًا في لجنة مناقشة أطروحتي الدكتوراه حلقة ثالثة سنة 1974 ثم أطروحة دكتوراه دولة سنة 1982 في جامعة ستراسبورغ في فرنسا: "اني انتظر من اطروحتك جوابًا على معضلة موضوع الطوائف في لبنان وتمثيلها".

نقد الميثاق... والعودة اليه!

عندما باشرنا البحث المقارن حول النظام الدستوري اللبناني في لبنان وفي مؤتمرات دولية، بخاصة في بداية الحروب المتعددة الجنسيات في لبنان سنة 1975، كانت بعض الشعارات المطروحة تقسيمية وفدرالية...! كان التركيز بالتالي عن وفاق وتوافق وتواصل واحياء العقد التأسيسي للبنان ضروريًا ومن أولويات العاملين في سبيل وحدة لبنان وسيادته. لم تكن هذه الطروحات، والعودة الى جذورها التاريخية ومرتكزاتها في علم التاريخ المقارن والعلم الدستوري المقارن، مُستحبة من ايديولوجيين وتقسيميين وفدراليين...!

عدم إحترام لبنانيين، وبينهم مثقفين وأكاديميين، لمواثيق لبنان التي يُسميها ادمون رباط "التعهدات الوطنية"، وعدم احترامهم للدستور اللبناني ولوثيقة الوفاق الوطني-الطائف ولمن جمعهم في الطائف، وعدم احترامهم لاعلان الدوحة ولمن جمعهم في الدوحة...، كل ذلك يجعل العالم حذرًا ويعتبر لبنان بعد اليوم متعبًا!

ما يحصل في لبنان هو لاستغلال مخادعة حول بعض جوانب الأبحاث العالمية المقارنة في سبل إرساء هيمنة فئوية وفيتوات وتعطيل خلافًا للمادة 65 من الدستور... انها مسارات في التعطيل والهيمنة بدعم باب عال خارجي في العراق واليمن ولبنان تطبيقًا لنظرية الكاتب الإسرائيلي Sammy Smooha حول طغيان أقلية أو أكثرية dominant majority / minority control، كما هي الحال في إسرائيل بالنسبة للمكوّن العربي وفي بعض البلدان العربية والافريقية.

تكمن المشكلة الكبرى مع مؤلفي رسائل واطروحات جامعية وباحثين وهم يتلقفون مقاربة جديدة "على الموضة"، بدلاً من اغناء البحوث المقارنة والحديثة. وينساق هؤلاء في تفريغ مُنمطات ذهنية من الماضي habitus mental.

التطوير من خلال دراسة حالات

نذكر على سبيل المثال نظرية التعددية الحقوقية pluralisme juridique النابعة من التراث الاسلامي والعربي خلافًا لنظرية الوحدانية الحقوقية monisme juridique. يتوجب حسب نظرية وحدانية القانون وجود قانون واحد في المجتمع. لكنه في سبيل ضمان حقوق دينية وثقافية وحفاظًا على وحدة المجتمع يُمكن اعتماد قوانين خاصة حصرًا في بعض القضايا الدينية والثقافية في ما يتعلق بالأحوال الشخصية والتعليم. لا حاجة الى نقد الأنظمة البرلمانية التعددية في مقالات ومؤلفات! الحاجة الى دراسة حالات تبيّن القواعد المعيارية في الانتظام والممارسة. والحاجة الى تجنّب العموميات والغوص في الاشكالات الفرعية وأبرزها التالية:

1. البناء القومي بالمواثيق أو الأمم التعاقدية nations contractuelles في تأسيسها وثبات هذه المواثيق وإحترام "التعهدات الوطنية".

2. قاعدة التمييز الايجابي discrimination positive واشكاليات التطبيق والتطوير.

3. الحوكمة الرشيد gouvernabilité التي تتضمن عدة مواضيع متمايزة: النظام الانتخابي، الادارة الذاتية وأشكال الفدرلة، تأليف الحكومات، آليات اتخاذ القرار، رئاسة الدولة...

4. دولنة المواطنية.

5. شرعية هذه الأنظمة légitimité في الادراك الجماعي.

6. السيادة الوطنية والحياد اللبناني العربي.

كان لمساهمتي في الوساطة الألمانية-الأوروبية-الفاتيكانية في 24/9 الى 3/10/1986 في ميونيخ بعد الاتفاق الثلاثي تاريخ 28/12/1985، بمبادرة من Franz Josef Strauss حاكم بافاريا وDieter Holzer، سعي لصياغة دستورية في إنسجام تام مع القواعد الناظمة للأنظمة البرلمانية التعددية، بخاصة في ما يتعلق برئيس الدولة. تكمن المعضلة الكبرى والجديدة في النظرية الدستورية المقارنة في التوفيق بين المشاركة في الحكم والفصل بين السلطات Concilier partage du pouvoir et séparation des pouvoirs. ورد في المادة 2/50 المقترحة في هذه الوساطة: "رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة رمز وحدة الوطن يسهر على احترام الدستور وحماية الاستقلال وسلامة الحدود والوحدة الوطنية وتضامن اللبنانيين".

ليس عقيدة بل تصنيف

ليس البحث المقارن حول الأنظمة البرلمانية التعددية منذ انطلاقته، عالميًا ولبنانيًا، في سبعينيات القرن الماضي عقيدة doctrine، كالرأسمالية والاشتراكية والليبرالية والشيوعية...، بل تصنيف classification/typologie لبعض الأنظمة الدستورية التي كانت تعتبر في الماضي خاصة وفريدة من نوعها. يتعامل مؤلفون مع التصنيف وكأنه عقيدة أو أيديولوجيا، نقدًا أو تأييدًا أو تحفظًا، في حين أنه تصنيف لظاهرة موجودة لم يبتدعها فكر مؤلفين ومخيلّتهم! الأنظمة الأخرى المحض تنافسية concurrentiels لها أمراضها أيضًا! لكل منظومة سياسية أمراضها ويجب معالجتها بما يلائمها من أدوية خاصة بها. الأمراض الأساسية في هذه الأنظمة هي التالية:

1. تسلّط الأقطاب élitocratie أو ما يُسمى في أدبيات هذه الأنظمة pillarization.

2. عدم الفعالية والشلل.

3. تطبيق موحش لقاعدة الكوتا أو التمييز الإيجابي تبريرًا للزبائنية أو الهيمنة الفئوية.

4. ضعف أو عدم وجود معارضة فاعلة، بخاصة في حالات الفدرالية الشخصية، بسبب تحويل الحكومات الى مجالس نيابية مصغرة.

5. الاختراقات الخارجية غالبًا من خلال الاستقواء الداخلي بالخارج والاحتلال.

6. توافق النخبة entente interélite على حساب القاعدة الحقوقية. هذا الأمر يحصل في بلدان أخرى وقد تجري محاصصة ضد المصلحة العامة.

\*\*\*

ان القانونيين، ولا اقول الحقوقيين، والمثقفين بدون خبرة ومثقفي الصالونات والايديولوجيين المبرمجين على اطر ذهنية جامدة من الماضي والذين لا يدركون، ولا يريدون إدراك، جوهر البنيان الدستوري اللبناني، في نصه وروحه واختماره التاريخي، غالبًا عن حسن نيّة، اضروا اشد الضرر بلبنان! شرعية النظام الدستوري اللبناني وشرعنته في الادراك الجماعي légitimité ملازمة لحسن الممارسة ولاستقلال لبنان وسيادته وملازمة أكثر في الذاكرة الجماعية ولحياد لبنان في إطار جامعة الدول العربية.